

تحليل الموازنة للربع الثالث

نوفمبر 2021م



نظرة على موازنة المملكة العربية السعودية خلال الربع الثالث من العام 2021

أسعار النفط المرتفعة تعزز الانتعاش القوي الفعلي المتحقق في جميع نواحي الاقتصاد مع العودة القوية للمملكة. فائض الميزانية في نهاية الربع الثالث 2021م

تسهم ميزانية الربع الثالث من عام 2021 في ترسيخ قاعدة الانتعاش المتميز في المملكة مدفوعًا بالارتفاع القوي في أسعار النفط، وزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي يعود إلى التزايد المستمر في الضغط على سلسلة التوريدات.

- **عائدات النفط:** زادت بنسبة 60% على أساس سنوي نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة 72% على أساس سنوي.
- **الإيرادات غير النفطية:** تراجعت بنسبة 22% على أساس سنوي على الرغم من النمو القوي في الضرائب غير المباشرة، إذ تراجعت الإيرادات الأخرى مثل المبيعات التي تقوم بها الكيانات الأخرى (الدخل من الإعلانات والرسوم من خدمات الموانئ والرسوم الإدارية والغرامات والعقوبات والمصادر).
- **النفقات الحالية:** انخفضت بنسبة 6% على أساس سنوي مع انخفاضات كبيرة في المزايا والإعانات الاجتماعية خلال الربع.
- **النفقات الرأسمالية:** انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 16% على أساس سنوي بما يتماشى مع التوجيه العام الصادر خلال التقديرات التي تلت فترة الإغلاقات. وقد ساعدت النتيجة الإجمالية على تحسين رصيد الموازنة، على الرغم من أننا نتوقع زيادة النفقات الرأسمالية بشكل مضطرب مع الإعلانات الأخيرة حول المبادرة الخضراء والأهداف المناخية الأخرى.

رصيد الموازنة:

- انتقلت الموازنة إلى تحقيق فائض في الربع الثالث من العام 2021 بفائض قدره 6.68 مليار ريال سعودي لفترة التسعة أشهر من العام 2021، مقابل عجز وقدره 40.77 مليار ريال سعودي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020م.

- يمكن أن يعزى ما ورد أعلاه إلى حد كبير إلى كل من ارتفاع عائدات النفط والحفاظ على ضوابط الإنفاق الكلي خلال الفترة المذكورة.
- بالنظر إلى الازدهار الحالي للقطاع النفطي، فإن رصيد الميزانية يسير باتجاه أفضل بكثير من التقديرات الأولية لعام 2021م.

مستويات الدين:

- ارتفع إجمالي الدين بنسبة 11% عن مستويات السنة المالية 2020م إذ بلغ 948.3 مليار ريال سعودي. غير أن إجمالي الدين ارتفع بنسبة 2.8% على أساس ربع سنوي.
- لجأت الحكومة إلى كل من السوقين المحلي والدولي للاقتراض خلال العام، حيث بلغت الديون 65.7 مليار ريال سعودي من مصادر محلية و36.96 مليار ريال سعودي من خلال الإصدارات الدولية.

النظرة المستقبلية:

- يتحيز وضع أسواق النفط، حيث ترى أوبك بلص انتعاشاً في الطلب في ظل تزايد معدلات التطعيم، والرياح المواتية من جانب العرض وانتعاش السفر. كما أن ظروف السوق الحالية أدت إلى ارتفاع كبير في الأنشطة التجارية القائمة على النفط والسلع الأساسية
- سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 52.1% لتصل إلى 65.7 مليار ريال مقابل 43.2 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020.
- تحسن معنويات المستهلكين والأعمال، جنباً إلى جنب مع البيئة النقدية والائتمانية. كما تراجع التضخم في سبتمبر إلى 0.6% من 2.7% في يوليو، مما يشير إلى أن التكاليف المتزايدة الناجمة عن تأثيرات ضريبة القيمة المضافة قد بدأت في التلاشي.
- اقتصر الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الأساسية لهذا العام، مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي الحر إلى أقصى حد الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من أنشطة إعادة الاستثمار. وينصب التركيز حسب التقديرات على خفض العجز المالي إلى 1.6% في عام 2022 وتحقيق فائض في الميزانية في العام 2023م.
- من المتوقع أن ينخفض الإنفاق في الميزانية بنسبة 6% في عام 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى تحسن كفاءة الإنفاق وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق الاستثماري (من خلال برامج

مختلفة مثل برنامج شريك الذي تم إطلاقه مؤخرًا) ومن خلال زيادة الاستثمار وفتح القيمة من خلال صندوق الاستثمارات العامة.

- تسارعت وتيرة نمو الرهن العقاري الذي تضاعف في الربع الثاني من العام 2021 بشكل قوي خلال الربع الثالث من العام 2021م. ونتوقع أن يستمر زخم الرهن العقاري في النمو بقوة في النصف الثاني من العام 2021م. وتشير التقديرات إلى أن ملكية المنازل يجب أن تصل إلى نحو 66% بحلول عام 2021 وتصل إلى نحو 70% بحلول عام 2022م.
- انخفض معدل البطالة إلى 11.3% في الربع الثاني من العام 2021م من 11.3% في الربع السابق، وهو أدنى معدل بطالة يتم تسجيله منذ عقد. وقد زادت مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة إلى 32.4% في الربع الثاني من العام 2001م وتجاوزت بالفعل هدف الـ 30% الذي تم تحديده في إطار رؤية 2030. ومن شأن ذلك أن يستمر في دعم معنويات المستهلك.
- كان أداء القطاع المصرفي جيدًا مع زيادة الإقبال على الائتمان من قطاعي الشركات والتجزئة، والذي يقوده بشكل أساسي الرهن العقاري. ومن المتوقع أن تبدأ بوادر زيادات معدلات الفائدة في نهاية عام 2022م حسب التقديرات، مع المزيد من الارتفاعات التي تلي ذلك.
- تشهد أسواق رأس المال السعودية إحدى أفضل فتراتها من حيث الإدراج وكذلك الطلب من المستثمرين. ويعتبر فائض الاكتتاب في عمليات الاكتتابات العامة الأولية مؤشرًا على النمو القوي للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام والقطاعات الاقتصادية على نطاق أوسع.

تتوقع موازنة الدولة للعام 2022م بعض الاعتدال في أسعار النفط من المستويات المرتفعة الحالية مع تراجع التضخم العالمي والتعافي في الاختناقات والضغطات التي تعاني منها سلسلة التوريد. في الوقت نفسه، من المحتمل أن يكون هناك انخفاض متوقع في إجمالي النفقات، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية. وتتوقع الحكومة مواصلة دفع الإسكان وتقديم الدعم المستمر لبرنامج الإسكان والاستثمار في المشاريع الضخمة وبرامج رؤية السعودية 2030، مع دعم برامج نمو القطاع الخاص. كما ستستمر برامج الخصخصة، مما يوفر قوة محفزة لنمو القطاع الخاص. هذا ونتوقع أن تكون الأشهر القادمة من عام 2021م والسنوات المقبلة إيجابية للغاية بالنسبة للمملكة، وذلك سواء من وجهة نظر النشاط الاقتصادي أو الاهتمام الأكبر بالأسواق المالية في المملكة.

الشكل (1): نظرة على أرقام الموازنة في الربع الثالث من العام 2021م:

الفرق على أساس سنوي	الربع -3 2021	الربع -2 2021	الربع -3 2020	بالمليون ريال سعودي
12.9%	243,381	248,106	215,576	الإيرادات الإجمالية
59.8%	147,975	132,150	92,582	الإيرادات النفطية
22.4%	95,406	115,956	122,994	الإيرادات غير النفطية
51.6%	3,498	7,183	7,230	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
28.2%	66,096	67,984	51,572	الضرائب على البضائع والخدمات
3.7%	4,718	4,321	4,548	الجمارك
76.9%	2,781	19,603	12,017	الضرائب الأخرى
61.5%	18,313	16,865	47,627	الإيرادات الأخرى
7.7%	236,697	252,718	256,345	المصروفات الإجمالية
6.4%	209,536	230,813	223,906	النفقات الحالية
2.6%	123,453	122,819	120,266	تعويضات الموظفين
10.4%	41,156	45,531	45,950	استخدام البضائع والخدمات
20.5%	6,542	7,434	5,430	مصاريف التمويل
47.0%	4,342	4,230	8,189	الإعانات
63.3%	175	459	477	المنح
41.4%	12,402	29,498	21,164	المرافق الاجتماعية
4.3%	21,466	20,842	22,430	النفقات الأخرى
16.3%	27,161	21,905	32,439	الأصول غير المالية (الرأسمالية)
	6,684	(4,612)	(40,769)	الرصيد العام
	(141,291)	(136,762)	(133,351)	الرصيد غير النفطي

الشكل (2): نظرة على أرقام الموازنة لفترة التسعة أشهر من العام 2021م:

الفرق على أساس سنوي	9 أشهر 2021	9 أشهر 2020	بالمليون ريال سعودي
28.6%	696,247	541,593	الإيرادات الإجمالية
25.1%	396,701	317,070	الإيرادات النفطية
33.4%	299,546	224,523	الإيرادات غير النفطية
11.7%	13,903	12,444	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
102.5%	187,752	92,734	الضرائب على البضائع والخدمات
5.6%	13,055	12,365	الجمارك
45.5%	25,382	17,439	الضرائب الأخرى
33.6%-	59,454	89,541	الإيرادات الأخرى
3.3%-	701,619	725,706	المصروفات الإجمالية
0.3%	637,614	635,864	النفقات الحالية
0.1%-	369,173	369,534	تعويضات الموظفين
5.9%	114,293	107,891	استخدام البضائع والخدمات
17.1%	19,736	16,853	مصاريف التمويل
35.0%-	13,994	21,529	الإعانات
19.2%	3,392	2,845	المنح
11.0%	54,176	48,800	المزايا الاجتماعية
8.1%-	62,850	68,412	النفقات الأخرى
28.8%-	64,005	89,842	الأصول غير المالية (الرأسمالية)
	(5,372)	(184,113)	الرصيد العام
	(402,073)	(501,183)	الرصيد غير النفطي

الشكل (3): تحليل النفقات

الفرق على أساس سنوي	الفرق من ربع إلى ربع	الربع -3 2021	الربع -2 2021	الربع -3 2020	بالمليون ريال سعودي
-29.5%	-8.60%	7,102	7,768	10,074	الإدارة العامة
-1.7%	-19.60%	40,521	50,372	41,215	القوات المسلحة
-8.6%	20.60%	28,171	23,361	30,835	الأمن والإدارة الإقليمية
-42.3%	14.40%	8,443	7,383	14,631	الخدمات البلدية
-12.5%	0.60%	46,412	46,142	53,019	التعليم
-14.0%	-28.10%	41,286	57,435	47,987	الصحة والتنمية الاجتماعية
13.9%	-9.90%	14,103	15,654	12,385	الموارد الاقتصادية
16.0%	8.70%	12,859	11,829	11,082	البنية التحتية والمواصلات
7.6%	15.30%	37,800	32,777	35,118	بنود عامة
-7.7%	-6.30%	236,698	252,719	256,344	الإجمالي

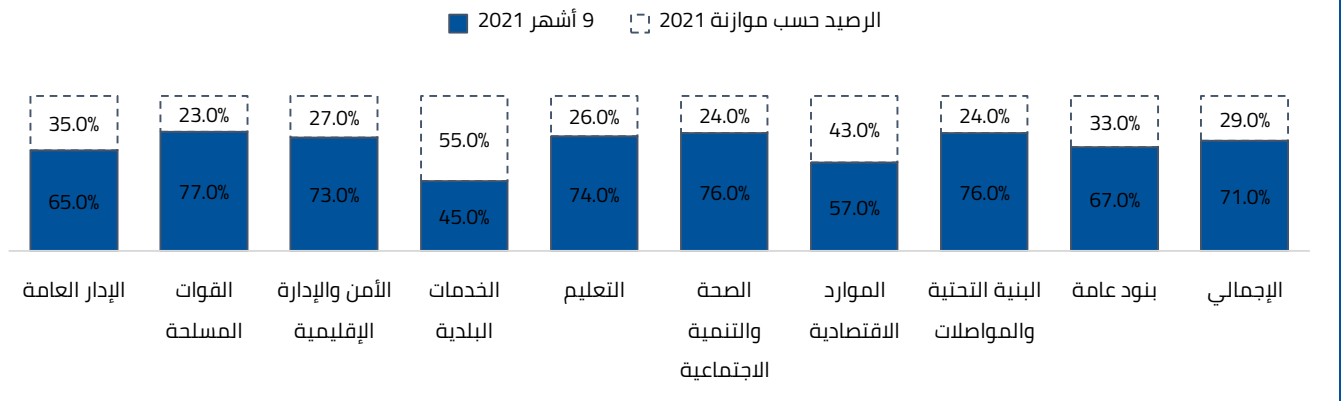
الفرق على أساس سنوي	9 أشهر 2021	9 أشهر 2020	بالمليون ريال سعودي
-11.7%	21,964	24,888	الإدارة العامة
-1.8%	134,426	136,850	القوات المسلحة
-8.6%	73,860	80,840	الأمن والإدارة الإقليمية
-32.3%	22,695	33,535	الخدمات البلدية
-7.7%	137,522	148,956	التعليم
7.0%	133,126	124,370	الصحة والتنمية الاجتماعية
10.7%	41,245	37,262	الموارد الاقتصادية
-8.9%	34,974	38,391	البنية التحتية والمواصلات
1.2%	101,809	100,612	بنود عامة
-3.3%	701,621	725,704	الإجمالي

الشكل (4): العجز والتمويل

السنة حتى تاريخه	الربع 3-2021	الربع 2-2021	الربع 3-2020	بالمليون ريال سعودي
5,373-	6,684	4,612-	40,769-	العجز
				مصادر التمويل:
	0	0	0	الحساب الجاري
	0	0	1,332	الاحتياطيات الحكومية
23,795	0	17,666	41,990	الاقتراض الداخلي
27,296	0	3,876	0	الاقتراض الخارجي
*51,091	0	21,542	43,322	إجمالي التمويل

* سيتم استخدام التمويل الزائد حتى الربع الثالث لتلبية الاحتياجات التمويلية لبقية السنة المالية.

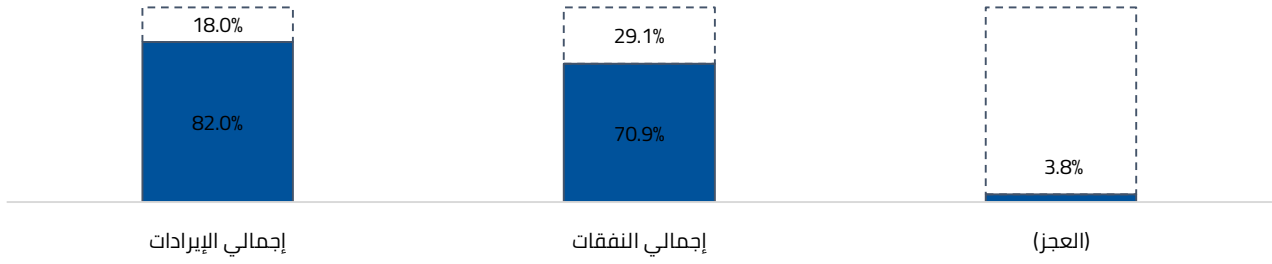
الشكل (5): النفقات في موازنة العام 2020م مقابل النفقات الفعلية في فترة التسعة أشهر من العام 2021م



المصدر: وزارة المالية

الشكل (6): أرقام الميزانية لعام 2020م مقابل الأرقام الفعلية للتسعة أشهر من العام 2021م

■ الفعلي للتسعة أشهر من 2021 □ الرصيد حسب موازنة 2021



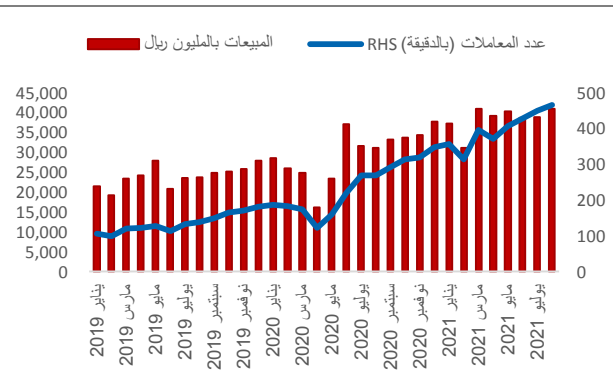
المصدر: وزارة المالية

إحصاءات رئيسية

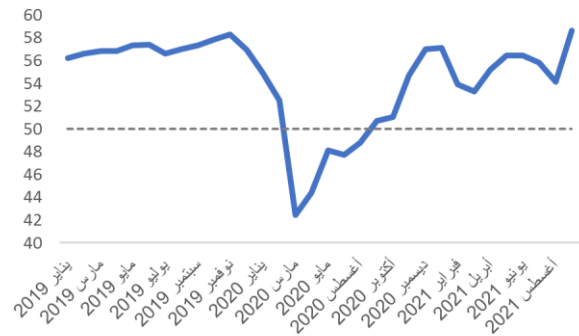
الرسم البياني (1): معاملات نقاط البيع شهدت انتعاشاً قويا

الرسم البياني (2): عاد مؤشر مديري المشتريات

إلى مستويات صحية



المصدر: البنك المركزي السعودي



المصدر: IHS Markit